سامبا، مياتا ماريا (سيراليون)

[الأصل: بالإنكليزية]

بيان المؤهلات

يُقدَّم هذا البيان عملا بالفقرة 4 (أ) من المادة 36 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

لقد قررت حكومة سيراليون، بناء على قرار اتخذته لجنة الخدمة القضائية والقانونية المستقلة في سيراليون، ترشيح القاضية مياتا ماريا سامبا لانتخابها قاضياً في المحكمة الجنائية الدولية للفترة 2021 إلى 2030. وستُجرى الانتخابات خلال الدورة التاسعة عشرة لجمعية الدول الأطراف التي ستُعقد في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر 2020.

1 - وتستوفي القاضية مياتا سامبا الشروط المنصوص عليها في الفقرة 3 (أ) و(ب) و (ج) من المادة 36 من نظام روما الأساسي من حيث:

(أ) إنها فقيهة قانونية متميزة ذات أخلاق رفيعة المستوى وتتَّسم بالاستقامة وسجل حافل بالنزاهة والحكم السليم. ويتوفَّر للقاضية سامبا أكثر من 20 عامًا من الخبرة على الصعيدين الدولي والمحلي كاختصاصية وقاضية في مجال القانون الجنائي. وبصفتها قاضيًا في محكمة الاستئناف في السلك القضائي بسيراليون، فهي تمتلك خبرة قضائية لمدة 5 سنوات وخبرة قضائية في المحاكم لمدة 15 عامًا كمحام للمحاكم العليا القضائية. وهي مؤهلة بشكل بارز لأعلى منصب قضائي في سيراليون.

(ب) لقد أظهرت القاضية سامبا كفاءة فائقة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، حيث عالجت قضايا جنائية معقدة على الصعيد الوطني بصفتها مدعياً عاماً أقدم في لجنة مكافحة الفساد بسيراليون في الفترة ما بين عامي 2010 و 2015، قبل تعيينها قاضياً في المحكمة العليا (وهي أعلى محكمة ابتدائية معنية بالقضايا الجنائية). وبصفتها قاضيًا في المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف منذ شباط/فبراير 2019، فإن القاضية سامبا تنظر وتبتّ في القضايا الجنائية المعقدة، لا سيما ما يتعلق منها بالفساد والسرقة والعنف الجنسي، من بين الجرائم الجنائية الأخرى.

(ج) وبنفس القدر من الأهمية، فقد أظهر بوضوح عمل القاضية سامبا كمدعٍ عام مساعد في المحكمة الخاصة لسيراليون مستويات عالية للغاية من المهنية فضلاً عن الكفاءة الراسخة في مجال القانون الجنائي، والقانون الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقواعد الإجراءات وقواعد الإثبات. وفي ذلك المنصب، الذي شغلته، في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2002 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2006، اضطلعت القاضية

سامبا بالتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، الخاضعة لولاية المحكمة الخاصة لسيراليون فضلا عن إدارتها وملاحقة مرتكبيها. وبالاستناد إلى هذه الخبرة، تم تعيين القاضية سامبا في الآونة الأخيرة قاضيا للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، خلفا للمحكمة الخاصة لسيراليون، التي أنشئت بموجب اتفاق عُقد بين حكومة سيراليون والأمم المتحدة.

(د) وتمتلك القاضية سامبا خبرة قيّمة في التعامل مع الصك الإقليمي الأفريقي، أي الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، بما في ذلك إجراءات الإيداع، نيابة عن معهد حقوق الإنسان والتنمية في أفريقيا، وحملة الحكم الرشيد ، وهما منظمتان دوليتان غير حكوميتين مقرهما في غامبيا وسيراليون، على التوالي، اللذان يشكلان سبيليْ اتصال مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن معاملة اللاجئين والتمييز.

(هـ) وأصدرت القاضية سامبا أحكاماً رائدة تتعلق بالعنف الجنسي ضد الأطفال وذلك في المحاكم المحلية بسيراليون، الأمر الذي ساهم إلى حدٍّ كبير في ضمان المساءلة عن ارتكاب العنف الجنسي والجنساني في سيراليون. وفي الفترة ما بين عامي 1999 و 2015، قبل تعيينها قاضياً في محكمة سيراليون العليا، قامت القاضية سامبا، على أساس تطوعي، بتمثيل ضحايا الجرائم الجنسية، ولا سيما فيما يخص القضايا المتعلقة بالقاصرين، وذلك في المحاكم المحلية بسيراليون.

(و) والقاضية سامبا هي رئيس مجلس المساعدة القانونية في سيراليون. ويتولى هذا المجلس تنظيم عملية توفير التمثيل القانوني للأشاخص المعوزين الذين يخالفون القانون، بمن فيهم النساء والأطفال في جميع أنحاء سيراليون.

(ز) وتلقَّت القاضية سامبا تعليمها الأساسي والعالي باللغة الإنكليزية، وهي اللغة الرسمية في سيراليون – وكذلك لغة العمل في المحكمة. ولديها معرفة ممتازة باللغة الإنكليزية، كتابة وتحدثاً على السواء؛ وقد عملت باللغة الإنكليزية على الصعيدين الوطني والدولي في المحكمة الخاصة لسيراليون، وكمسؤولة عن العمليات الميدانية التابعة لمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في أوغندا، حيث كانت تتعامل مع الشهود والضحايا لأغراض مكتب المدعي العام، في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر 2006 وتشرين الأول/أكتوبر 2010. وهي أيضًا محاضرة في القانون الجنائي في جامعة سيراليون وتدرس باللغة الإنكليزية.

2- وتُرشَّح القاضية سامبا لغرض إدراجها في القائمة ألف، عملا بالفقرة 5 من المادة 36 من نظام روما الأساسي. وقد تمت الموافقة على ترشيحها وفقًا للإجراء المنصوص عليه في الفقرة 4 (أ) '1' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

3- وتنتمي القاضية سامبا إلى المنطقة الأفريقية، وخلفيتها هو القانون العام. وتعتقد حكومة سيراليون اعتقادا راسخا أن انتخاب قاضية أفريقية بارزة بما لها من مكانة وخبرة وسجل حافل بالإنجازات من شأنه أن يعزِّز إلى حدٍّ كبير التنوع والتمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في المحكمة.

4- وتبيِّن السيرة الذاتية للقاضية سامبا أن لديها خبرة قانونية مباشرة فريدة من نوعها في التعامل مع ضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ولا سيما ضحايا الجرائم الجنسية والجنسانية؛ وحماية الشهود، واعتماد سبل الانتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، كما يتضح من خبرتها كمنسقة لإدارة الشهود ومن خلال صفتها كمحقق في المحكمة الخاصة لسيراليون، ومن واجباتها كمسؤولة عن العمليات الميدانية التابعة لمكتب المدعي العام في أوغندا، بالإضافة إلى حماية حقوق الضحايا والشهود؛ وكمحقق رئيسي في الفظائع التي ارتكبت ضد اللاجئين السيراليونيين خلال الحرب الأهلية في سيراليون.

5- وتتمتع القاضية سامبا بصفات أخلاقية راسخة الغاية، وتتّسم بنزاهة فكرية ومهنية إلى حدٍّ كبير، وتمتلك كفاءة عالية في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، والقانون الجنائي الدولي وإجراءاته، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويبيِّن سجلها أنها فقيهة متفانية تؤمن بإقامة العدل في الوقت المناسب. وسيراليون واثقة من أن القاضية سامبا ستساعد على تعزيز هدف المحكمة المتمثل في النزاهة والكفاءة والاستقلالية.